

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

تخصص إدارة أعمال



أثر الحاكمية المؤسسية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية دراسة تطبيقية على شركات الدعاية والاعلان

إعداد الطالب/

احمد زياد الشبلي

233001883

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد محمد حسن

العام الدراسي:

2024



Contents

4	مقدمة:
4	مشكلة الدراسة:
6	أهمية الدراسة:
7	أهداف الدراسة:
7	تساؤلات الدراسة:
8	فروض الدراسة:
8	نموذج الدراسة:
9	الدراسات السابقة:
11	المنطلقات النظرية للدراسة:
24	المنهجية وطرق البحث:
24	مصادر جمع البيانات:
25	أدوات الدراسة:
26	حدود الدراسة:
27	المراجع:

مقدمة:

الحاكمية المؤسسية هي مجموعة المبادئ والممارسات التي تُحكم طريقة إدارة وتوجيه المنظمات. تعتبر الحاكمية المؤسسية ذات أهمية بالغة في ضمان الشفافية والمساءلة وتعزيز الثقة بين المنظمة وأصحاب المصلحة. في العقود الأخيرة، لعبت الحاكمية المؤسسية دوراً حيوياً في مواجهة التحديات الناجمة عن الإخفاقات الإدارية والمالية التي شهدتها بعض الشركات. فقد أدت هذه الأزمات إلى تشديد التنظيم والرقابة على الممارسات الإدارية والمالية للمنظمات، مما أدى إلى ظهور مبادئ وممارسات الحاكمية المؤسسية كآلية لضمان الشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات وتوزيع السلطة والمسؤوليات. (جمال، 2021)

تتضمن الحاكمية المؤسسية مجموعة من المبادئ والممارسات التي تشمل هيكل الملكية والإدارة والرقابة والإفصاح والشفافية. فعلى سبيل المثال، تنص مبادئ الحاكمية المؤسسية على أن يكون هناك فصل واضح بين مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وأن يكون هناك دور فعال للجان المراجعة والتدقيق في الرقابة على العمليات المالية والمحاسبية. كما تشدد على ضرورة الإفصاح الدقيق والشفاف عن المعلومات المالية وغير المالية للمنظمة. تُعد الحاكمية المؤسسية مطلباً أساسياً لضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي. فهي توفر الحماية للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وتعزز الكفاءة التشغيلية للمنظمات، وتحد من المخاطر والانحرافات الإدارية. وقد أصبحت الحاكمية المؤسسية محور اهتمام العديد من الدول والمنظمات الدولية، التي تعمل على وضع مبادئ وتشريعات لتعزيز تطبيق ممارسات الحاكمية الجيدة في المنظمات. (الحسين، 2022)

إن الفصل بين الملكية والإدارة يرتبط بالعديد من المشاكل في الشركات الخدمية التي يديرها وكلاء كمديرين لأموال الآخرين وليس نيابة عن أنفسهم ومن المتوقع ألا يتم إدارتها والإشراف عليها من قبل نفس الوكلاء والاهتمام بما أن الملاك يهتمون بأموالهم فقد يكون هناك إهمال في إدارتها ونتيجة لذلك فإن فصل الملكية عن الإدارة يشكل مشكلة وكالة والتي يكون محورها تضارب المصالح بين المساهمين فعندما يتولى المديرون مراقبة السلوك الإداري فإن المساهمين يتحملون تكاليف تسمى تكاليف الوكالة والتي تنقسم إلى ثلاثة أجزاء وهي تكاليف المراقبة وتكاليف التقييم والخسائر المتبقية وتشمل جميع التكاليف التي يتحملها المساهمون لمراقبة سلوك الإدارة بما يتفق مع مصالحهم بما في ذلك تكاليف إعداد البيانات المالية والإفصاح عن المعلومات ورغم كل هذه التكاليف والجهود المبذولة للحد من مشكلة

الوكالة إلا أنه من غير الممكن تحقيق توافق كامل في المصالح بين المديرين والمساهمين وستكون هناك خسائر سيكون لها تأثير فمصالح المساهمين تمثل جميع الخسائر المحتملة التي تسببها إدارة الشركة من قبل الممثلين وليس المساهمين. (جمال، 2021)

تكاليف الوكالة هي إحدى المفاهيم الأساسية في الحاكمية المؤسسية للشركات. هذه التكاليف تنشأ من العلاقة بين المساهمين (الموكلين) والمديرين التنفيذيين (الوكلاء) في الشركة. في الشركات الخدمية بشكل خاص، تكتسب تكاليف الوكالة أهمية كبيرة نظراً لطبيعة الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات. فالشركات الخدمية تتعامل مباشرة مع العملاء وتقدم لهم خدمات ذات طبيعة غير ملموسة. هذا يعني أن المديرين التنفيذيين يتمتعون بمزيد من التقدير والسلطة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على أداء الشركة وقيمتها.

في هذا السياق، تنشأ تكاليف الوكالة من احتمال أن يسعى المديرين إلى تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين. فقد يقوم المديرين باتخاذ قرارات استثمارية أو تشغيلية لا تعظم ثروة المساهمين، أو قد يلجأون إلى الاستحواذ على مزايا غير ضرورية على حساب الشركة. هذا بالإضافة إلى تكاليف الرقابة والمتابعة التي يتحملها المساهمون للتأكد من أن المديرين يتصرفون وفقاً لمصالحهم. في الشركات الخدمية، تزداد تكاليف الوكالة نظراً لطبيعة الأنشطة التي تتطلب مزيداً من المرونة والسلطة التقديرية للمديرين. على سبيل المثال، في شركات الخدمات المصرفية أو الاستشارية، يكون للمديرين القدرة على التفاوض على شروط التعاقد مع العملاء وتحديد أسعار الخدمات المقدمة. هذا ما يزيد من احتمالية قيام المديرين باستغلال هذه السلطة لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين.

لذلك، تُعد ممارسات الحاكمية المؤسسية الفعالة أمراً حاسماً في الشركات الخدمية لتقليل تكاليف الوكالة وضمان أن يتصرف المديرين بما يخدم مصالح المساهمين. وهذا يتطلب وجود آليات رقابية وشفافية في اتخاذ القرارات والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية للشركة.

مشكلة الدراسة:

حظيت قضية تأثير الحاكمية المؤسسية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية باهتمام بحثي واسع النطاق في الأدبيات السابقة على مستوى العالم وكذلك في البيئة السعودية على وجه الخصوص ولكن دراستها على قطاع الخدمات السعودي أهملت وقد تؤدي الشركة الخدمية إلى نتائج مختلفة لذلك تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة البحثية حول تكاليف الشركة الخدمية باستخدام ثلاثة معايير: النظر في عمومية تكاليف الوكالة وعدم إمكانية حسابها وإدراج أي خسائر للمساهمين نتيجة لإمكانية تعيين مديرين تتوافق مصالحهم مع مصالح المساهمين ومن غير المرغوب فيه تعتبر هذه الإجراءات مكملة لبعضها البعض وليس البدائل لأن كل منها يمثل جانباً من تكاليف الشركات الخدمية الناشئة عن أشكال مختلفة من الخسائر التي قد يربطها المديرون بمصالح المساهمين ولم تتم دراسة التدفقات النقدية الحرة لهذه التدابير الثلاثة معاً في دراسة محلية وبالتالي تلتقط هذه الدراسة من حيث انتهت الأدبيات السابقة من أجل توفير مكمل لهذه القضية البحثية المهمة في تسليط الضوء على مجموعة مختارة من الشركات الخدمية التي يمكن أن تساعد في تقليل تكاليف الوكالة التي تضر بمصالح المساهمين عليه فإن مشكلة الدراسة تتلخص في دراسة بعض هذه الآليات وقياس أثرها على تكاليف الوكالة. وتتمثل المشكلة هنا في قياس مدى أثر الحاكمية المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية وذلك بالتطبيق على شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية.

والسؤال الرئيسي هنا هو: ما أثر الحاكمية المؤسسية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية السعودية؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من جانبين رئيسيين: أولاً، تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله. الدراسة تركز على تأثير الحوكمة المؤسسية على المرونة التنظيمية للشركات الخدمية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر موظفيها. حيث أن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في شركات الخدمات له انعكاسات كبيرة على أداء هذه الشركات وقدرتها التنافسية في السوق. ثانياً، تكمن أهمية هذه الدراسة في المساهمة العملية التي تقدمها. فهي تُظهر مدى أهمية ومساهمة الحوكمة المؤسسية في تحسين أداء الشركات الخدمية وقدرتها على التكيف والاستجابة بكفاءة

للتغيرات البيئية والتطورات السريعة في قطاع الخدمات. وبالتالي، توفر هذه الدراسة رؤى قيمة لتعزيز الأداء المؤسسي في هذه الشركات. تتمثل أهمية هذه الدراسة في إبراز دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز المرونة التنظيمية للشركات الخدمية في السعودية، وتقديم مؤشرات هامة لتحسين الأداء والحوكمة المؤسسية في هذا القطاع الحيوي والحساس. حيث أن هذا القطاع يعد من القطاعات الحيوية والمساهمة بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. وبالتالي، فإن دراسة تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في هذه الشركات الخدمية أمر ضروري لتحسين أدائها وجودة خدماتها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

ويمكن أن تساهم هذه الدراسة في إظهار أهمية التطبيق الفعال للحاكمة المؤسسية في الشركات الخدمية السعودية، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة، وتحسين آليات اتخاذ القرار والمساهمة في زيادة ثقة المتعاملين والجهات ذات العلاقة. كما أنها قد تسلط الضوء على التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في هذا القطاع وتقدم توصيات لتجاوزها. تكمن أهمية هذه الدراسة في إمكانية تطبيقها على قطاع خدمي حيوي في المملكة العربية السعودية وتبسيط الضوء على دور الحاكمية المؤسسية في تحسين أداء وجودة الخدمات المقدمة من قبل هذه الشركات، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

أهداف الدراسة:

أجريت هذه الدراسة بهدف قياس أثر الحاكمية المؤسسية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية دراسة تطبيقية على شركات الدعاية والاعلان. ويتفرع منه مجموعة من الأهداف الفرعية:

- معرفة أثر المكافآت الإدارية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية العامة السعودية.
- معرفة أثر توزيعات الأرباح النقدية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية المساهمة العامة السعودية.
- معرفة أثر الرفع المالي على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية العامة السعودية.
- كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر حجم الشركة وفرص نمو الشركة وربحية الشركة كمتغيرات ضابطة في نموذج الدراسة على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية المساهمة العامة السعودية.

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي الأول: ما هو أثر الحاكمية المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية؟ وتتفرع منه عدة أسئلة فرعية كالتالي:

➤ السؤال الفرعي الأول: كيف يؤثر المكافآت الإدارية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية العامة السعودية؟

➤ السؤال الفرعي الثاني: ما هو تأثير ما هو تأثير الربح النقدي على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية المساهمة العامة السعودية؟

➤ السؤال الفرعي الثالث: كيف يؤثر الرفع المالي على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية العامة السعودية؟

فروض الدراسة:

وللإجابة على أسئلة البحث وتحقيق أهدافه، تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمة المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. الفرضية الفرعية الأولى Hol: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمكافآت الإدارية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية.

2. الفرضية الفرعية الثانية Ho2: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتوزيعات الأرباح على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية.

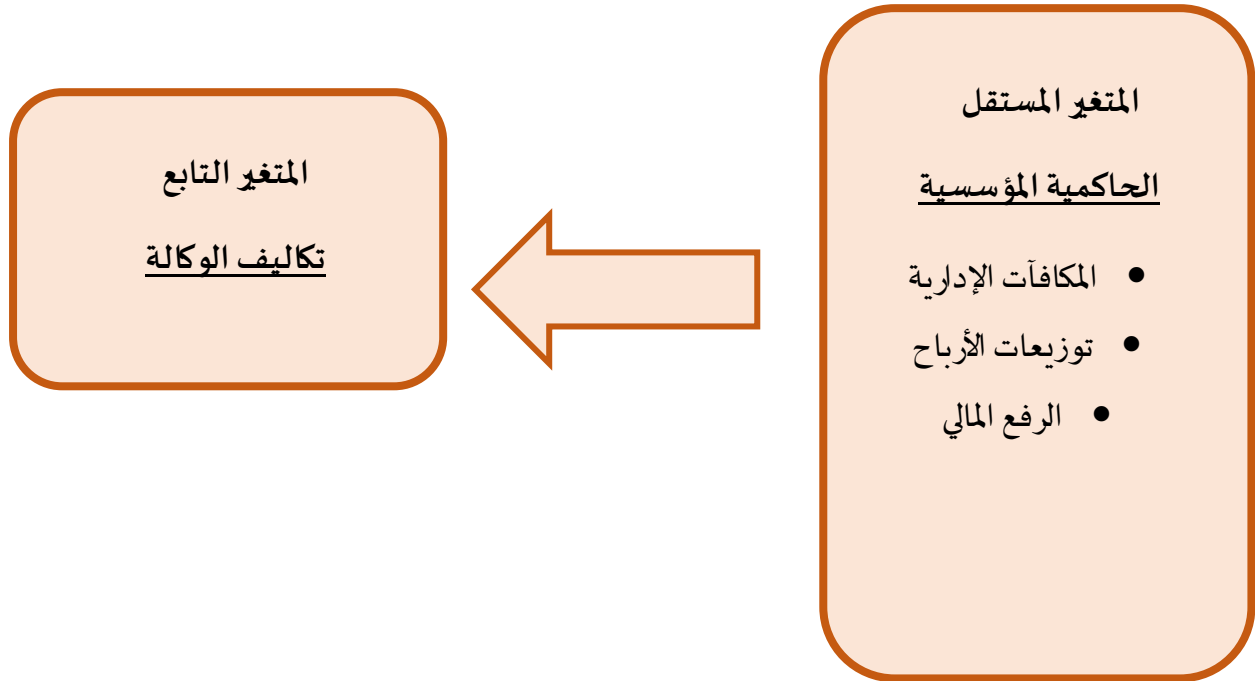
3. الفرضية الفرعية الثالثة Ho3: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرفع المالي على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية.

نموذج الدراسة

يهدف هذا النموذج إلى التعرف على أثر الحاكمية المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية وذلك بالتطبيق على شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية. ويتضمن المتغيرات التالية:

- المتغير المستقل: الحاكمية المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي).
- المتغير التابع: تكاليف الوكالة بأبعادها مجتمعة.

الشكل رقم (1) متغيرات الدراسة



المصدر: إعداد الباحث

الدراسات السابقة:

1. دراسة سمور محمد علاء إبراهيم ودرغام ماهر موسى حامد. (2019) بعنوان:

أثر هيكل الملكية على تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أنماط هياكل الملكية المتبعة ومستوى رسوم الوكالة للبنوك المقبولة في بورصة فلسطين ومعرفة أثر هيكل الملكية على رسوم الوكالة للبنوك المقبولة في بورصة فلسطين. وقد تم اختيار أربعة متغيرات لقياس هيكل الملكية وهي: (تركيز الملكية وملكية مجلس الإدارة والملكية المؤسسية والملكية الخارجية) كما تم قياس متغير تكاليف الوكالة من خلال مقياس مباشر يتمثل في إجمالي تكاليف الشركة على شكل مكافآت لغير الأفراد. وأصبح -أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على عكس المعايير الأخرى المستخدمة في معظم الدراسات. ولتحقيق الهدف المطلوب استخدم الباحث أسلوب التأثيرات الثابتة لتحليل البيانات المقطعية عبر الزمن (Panel Data) وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات البحث باستخدام (E-Views) تم استخدام البرنامج الإحصائي للمجتمع المدروس متضمناً جميع البنوك المقبولة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (6) بنوك لسلسلة زمنية لمدة (10) سنوات خلال فترة الدراسة بين (2009-2018) في عينة الاختيار باستثناء بنك الاستثمار الذي لم تتوفر له البيانات اللازمة لإجراء التحليل خلال فترة الدراسة وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن متغيري تركيز الملكية وملكية مجلس الإدارة لهما تأثير إيجابي على تكاليف الوكالة في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين في حين أن متغير الملكية المؤسسية له تأثير سلبي على تكاليف الوكالة في حين أن متغير الملكية الأجنبية كان له تأثير إيجابي غير معنوي على تكاليف الوكالة وتوصي هذه الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالملكية المؤسسية وتعزيزها من خلال اختيار الممثلين ذوي الخبرة والكفاءة وتطوير أدواتهم الرقابية للحد من سلوك الإدارة الانتهازية وبذل الجهود لتشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير بيئة مناسبة للاستثمار وإصدار القوانين التي تجذبهم وتحمهم.

2. دراسة عمار قصي علي ووقاف يوسف أحمد. (2023) بعنوان:

حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السورية

أجريت هذه الدراسة بهدف الحد من مشكلة التمثيل في الشركات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية في الفترة (2012-2021). الهدف الرئيسي من هذا البحث هو دراسة العلاقة بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات (ملكية الإدارة ملكية المساهمين الكبار حجم مجلس الإدارة استقلال مجلس الإدارة فصل مناصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل دوران الأصول ومعدل دوران الأصول كمقياس عكسي لتكاليف الوكالة واستخدام الباحثان المنهج المنهجي (الافتراضي- الاستنتاجي) لصياغة فرضيات البحث واستخدام نموذج الانحدار الخطي لاختبارها وأظهرت النتائج أن متغيرات الملكية الإدارية والفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والتمويل بالدين تلعب دوراً هاماً في خفض تكاليف الوكالة في بيئة الأعمال السورية في حين يعتمد دور مجلس الإدارة على العلاقة المباشرة بين حجمه وحجم الشركة كما يوجد تأثير سلبي للملكية المساهمين الكبار على تكاليف الوكالة وأخيراً لا يوجد تأثير لاستقلال مجلس الإدارة على تكاليف الوكالة ومن أهم توصيات البحث ضرورة زيادة الوعي بمخاطر تكاليف الوكالة على مستوى جميع الأطراف المعنية (مجلس الإدارة المحاسبين المدققين المستثمرين والهيئات الإشرافية والتنظيمية).

3. دراسة أبو سالم سيد سالم محمد. (2019) بعنوان:

تأثير قوة المدير التنفيذي الأول على تكاليف الوكالة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية هدف البحث الحالي إلى التعرف على تأثير سلطة الرئيس التنفيذي الأول على تكاليف الوكالة في شركات المساهمة المصرية خاصة في ظل عدم وجود دراسات سابقة هدفت إلى تأكيد هذا التأثير في البيئة المصرية. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإنشاء مؤشر مركب لقياس سلطة الرئيس التنفيذي الأول يتكون من أربعة بنود (آليات) وهي: 1) ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول 2) مدة بقاء الرئيس التنفيذي الأول في منصبه 3) ملكية الرئيس التنفيذي الأولى لأسهم الشركة 4) استقلال مجلس الإدارة. واختبار فرضيات البحث اعتمد الباحث على عينة مكونة من مائة شركة مساهمة مصرية (400 زيارة) مدرجة في البورصة وتنتمي إلى خمسة عشر قطاع اقتصادي غير مالي في الفترة من 2013 إلى 2016. وبعد ضبط التأثيرات المحتملة لحجم مجلس الإدارة وحجم الشركة والأرباح النقدية المدفوعة وفرص نمو الشركة والرافعة المالية (الديون) قام الباحث بدراسة تكاليف الوكالة لشركات المساهمة المصرية وباعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد توصلوا إلى وجود علاقة إيجابية بين سلطة المدير وتكاليف الإدارة التنفيذية

العليا والوكالة وفيما يتعلق بتأثير الآليات الأربعة (البندود) التي تشكل مؤشر السلطة على تكاليف الوكالة أظهرت نتائج البحث وجود علاقة إيجابية بين الدور المزدوج للمدير التنفيذي الأول ومدة بقاء المدير التنفيذي الأول.

4. دراسة المصري إيناس الرضا عقبة كامل. (2020) بعنوان:

أثر خبرة أعضاء مجلس الإدارة على تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر خبرة أعضاء مجلس الإدارة على تكاليف الوكالة حيث تم تحديد هذه الخبرة في إطار الدور الإشرافي والرقابي الذي يلعبه مجلس الإدارة على عمل الإدارة وقراراتها من خلال مقياس عكسي يتمثل في معدل دوران الأصول لعينة مكونة من (11) بنكاً مدرجاً في سوق دمشق للأوراق المالية للسنوات (2016-2018) ولتحقيق هذا الهدف تعتمد هذه الدراسة على بناء نموذج لقياس هذا الأثر يتضمن أربعة متغيرات لخبرة أعضاء مجلس الإدارة وهي: تنوع المؤهلات التعليمية تنوع الجنسية الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق وعضوية عضو مجلس الإدارة في أكثر من مجلس إدارة ويدعم إدارة هذا النموذج مجموعة من متغيرات التحكم وهي: حجم الشركة والرافعة المالية وباستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وجدت هذه الدراسة تأثيراً ذا دلالة إحصائية لخبرة أعضاء مجلس الإدارة على تكاليف الوكالة باستثناء الرافعة المالية وفيما يتعلق بتأثير كل متغير من متغيرات الخبرة فقد قام الباحث باختبار تأثير كل متغير على تكاليف الوكالة باستخدام نموذج الانحدار البسيط وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية قوية بين المؤهلات التعليمية وتنوع الجنسيات وتكاليف الوكالة في حين أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية متوسطة بين خبرة عضو لجنة التدقيق ورسوم الوكالة في حين لم تجد الدراسة أي علاقة بين عضوية عضو مجلس الإدارة ورسوم الوكالة.

5. دراسة السريتي الحسين رمضان. (2022) بعنوان:

العوامل المؤثرة على تكلفة الوكالة في الشركات الأردنية المدرجة ببورصة عمان

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العوامل الدالة في (عمر الشركة حوكمة الشركات حجم الشركة نسبة الدين نمو الشركة المكافأة توزيع الأرباح للسهم الواحد نمو المبيعات) على تكلفة الوكالة مقاسة بنسبة الاستخدام ولتحقيق هذا الهدف تم جمع واستخراج قيم المتغيرات في التقارير السنوية المنشورة على موقع هيئة الأوراق المالية الأردنية وبلغ عددها 46 شركة وشملت العينة المدروسة 30 شركة تتوفر

لديها البيانات المطلوبة للدراسة وتم تحليل البيانات باستخدام الاختبارات الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة البرنامج الإحصائي (Eviews 7) لاختبار فرضية الدراسة ويتم قياس أتعاب أعضاء مجلس الإدارة بناءً على نسبة الأصول المستخدمة ولا يوجد تأثير للعوامل الأخرى على أتعاب الوكالة والتي يتم قياسها بنسبة الأصول المستخدمة.

6. دراسة إبراهيم نهلة محمد السيد عبده أحمد عبد الله خليل وإبراهيم محمود محمد السيد. (2020)

بعنوان:

دور آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة وانعكاسها على مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور آليات الحوكمة وخاصة آليات الحوكمة الداخلية المتعلقة بمجلس الإدارة في خفض تكاليف الوكالة وانعكاسها على مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة لدى الشركات في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة 2030 وتطبيقها على عينة مكونة من 17 شركة بتروكيماوية مدرجة في سوق الأسهم السعودية في الفترة 2017-2019 كانت أهم نتائج هذه الدراسة زيادة اهتمام الشركات السعودية بالإفصاح عن التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة في المجال المالي كما أظهرت هذه الدراسة وجود تأثير كبير لآليات الحوكمة الداخلية المتعلقة بمجلس الإدارة وخاصة حجم المجلس وهيكل المكافآت الإدارية على تكاليف آليات الحوكمة الداخلية للوكالة في تحسين مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة.

7. دراسة عبد العزيز زريما إبراهيم والربيع حسين محمد. (2020) بعنوان:

أثر الحوكمة المؤسسية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية الأردنية المساهمة العامة هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الحوكمة المؤسسية على تكاليف الوكالة في شركات الخدمة العامة الأردنية للفترة الزمنية (2012-2018) وقد شملت العينة المدروسة (42) شركة من شركات الخدمات المدرجة في البورصة وقد تمثلت آليات الحوكمة المؤسسية المستخدمة في (حجم مجلس الإدارة والفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ووجود لجنة التدقيق والمكافأة الإدارية وتوزيع الأرباح النقدية والرافعة المالية) وبالنسبة للمتغير التابع "تكاليف الوكالة" فقد تم قياسه من خلال ثلاثة معايير وهي نسبة دوران الأصول والنفقات العمومية والإدارية والتدفق النقدي الحر للشركة وفرص نمو

الشركة وربحية الشركة وقد استند هذا البحث إلى بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات الألواح) وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام التأثيرات العشوائية (نموذج التأثيرات العشوائية) لتحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات وقد أظهرت نتائج الدراسة باستخدام نسبة دوران الأصول أن الرافعة المالية تزيد من تكاليف الوكالة في شركات الخدمة العامة الأردنية وأظهرت النتائج باستخدام نسبة المبيعات والتكاليف العمومية والإدارية أن تكاليف الوكالة منخفضة في الشركات الكبيرة والشركات ذات الربحية العالية وفيما يتعلق بمعيار التدفق النقدي الحر أظهرت النتائج أن الفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة والربح النقدي يقلل من تكاليف الوكالة ذات الربحية العالية وانتهت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها توصية الشركات العامة في قطاع الخدمات بالفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة لما لهما من دور مهم في تعزيز الرقابة على الأجهزة التنفيذية كما أن إدارة وتخفيض تكاليف الوكالة بالإضافة إلى توصية الشركات بدفع أرباح نقدية للمساهمين يقلل من كمية السيولة بسبب الاهتمام بمصالح المساهمين ودوره الفعال في تخفيض تكاليف الوكالة.

8. دراسة سمور محمد علاء إبراهيم ودرغام ماهر موسى حامد. (2020) بعنوان:

أثر مكونات هيكل الملكية على تكاليف الوكالة للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مكونات هيكل الملكية (تركيز الملكية ملكية مجلس الإدارة الملكية المؤسسية والملكية الأجنبية) على تكاليف الوكالة وتحليل البيانات المقطعية عبر الزمن تم استخدام أسلوب التأثيرات الثابتة (Panel Data) واختبار فرضيات البحث تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد باستخدام البرنامج الإحصائي (E-Views) وقد تم تطبيق هذه الدراسة على جميع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (6) بنوك وذلك لسلسلة زمنية لمدة (10) سنوات خلال فترة الدراسة بين (2009-2018) باستثناء بنك الاستثمار الذي لم يتم تمثيله وتتوفر البيانات اللازمة للتحليل خلال فترة الدراسة وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن كل من متغير تركيز الملكية وملكية مجلس الإدارة لهما تأثير إيجابي على تكاليف الوكالة في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين ومتغير الملكية المؤسسية له تأثير سلبي على تكاليف الوكالة وتأثير على تكاليف عدم التمثيل ومتغير الملكية الأجنبية على تكاليف الوكالة أوصت هذه الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالملكية المؤسسية وتعزيزها من خلال اختيار ممثلين ذوي

خبرة وكفاءة وتطوير أدوات الرقابة ومحاولة تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار وإصدار القوانين لجذبه ودعمه.

9. دراسة عبد الجواد ربهام سعيد مكاوي نادية أبو فخرة ووهدان (2022) بعنوان: أثر تكاليف الوكالة

على هيكل التمويل بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تكاليف وكالة الملكية وتكاليف وكالة الدائنين ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بدراسة تأثير هذه التكاليف من خلال قياس نسبة استخدام الأصول وهي نسبة تقيس مدى فعالية القرارات الاستثمارية التي تتخذها الشركة ومدى قدرتها على استخدام الأصول بالشكل الأمثل أي أن الشركة تدير أصولها بكفاءة وفعالية مما يؤدي إلى خفض تكاليف الوكالة حيث تتخذ الشركة قرارات استثمارية دون المستوى الأمثل أو تستخدم عوائدها لشراء أصول غير منتجة مما يخلق تكاليف وكالة للمساهمين ولقياس تكاليف الوكالة للدائنين يتم استخدام نسبة هيكل الأصول وقوة الأصول من الناحية النظرية وتكلفة وكالة الدول التي عليها ديون بناء على النظرية ومن الممكن التوصل إلى فهم متكامل للهيكل المالي ومحدداته إلا من خلال دراسة كافة أشكال الاقتراض وتحليل إجمالي الاقتراض إلى مكونات اقتراض طويل الأجل واقتراض قصير الأجل من خلال دراسة العوامل المؤثرة على هيكل التمويل واستخداماته. وبدراسة نسبة الديون قصيرة الأجل والقروض قصيرة الأجل توصل الباحث إلى أن الباحث استخدم معايير المحاسبة للاقتراض لبحث الشركات المدرجة بالبورصة المصرية في الفترة 2013-2017 (بيانات ربع سنوية نموذج أولي 25 شركة تم اختيارها طبقاً لمؤشر (EGX30) واستخدمت هذه الدراسة لـ 25 شركة (بيانات لوحة) من خلال اللحظات المعممة (GMM) باستخدام أسلوب الفرق والأسلوب المتعامد وأظهرت النتائج أن هناك علاقة بين تكاليف الوكالة وهيكل التمويل يوجد عكس: هيكل التمويل وهناك علاقة إيجابية بين هيكل الأصول وهيكل التمويل.

10. بوكرومة كريمة وعبيدات عبادة. (2019) بعنوان: أثر هيكل رأس المال على تكاليف الوكالة للتدفقات

النقدية الحرة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر هيكل رأس المال على تكاليف الوكالة للتدفقات النقدية الحرة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للفترة الزمنية (2018-2010) وذلك بناءً على عينة مكونة من 57 شركة وتم استخدام نماذج الانحدار المتعدد لتقدير متغيرات الدراسة حيث تم الاستشهاد

بأسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (تحليل البيانات اللوحية) وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية لنسبة الرفع المالي إلى تكاليف الوكالة للتدفقات النقدية الحرة وهي النتيجة التي تتفق مع فرضية التدفق النقدي الحر.

11. دراسة العادلي مرفت علي محمود. (2021) بعنوان: تكاليف الوكالة للتدفقات النقدية الحرة وعلاقتها

بأنماط هيكل الملكية والتكلفة المرجحة لهيكل رأس المال لتعزيز ثروة المساهمين

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين تكاليف الوكالة وأنماط هيكل الملكية المركزية (العائلية الحكومية) في البيئة المصرية وعلاقتها بالتدفقات النقدية الحرة ومتوسط التكلفة المستثمرة المرجح وذلك لتقييم الأداء من خلال زيادة ثروات المساهمين وقد تم اعتماد الثروة في قطاعات الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحث دراسة تطبيقية مكونة من خمس شركات عائلية ومملوكة للدولة خلال الفترة 2013-2017. وتم استخدام البيانات من التقارير المنشورة المتاحة على الموقع الرسمي للبورصة المصرية والمواقع الإلكترونية لتلك الشركات كما استخدم الباحث الإحصاءات الوصفية بالإضافة إلى معامل الارتباط الخطي لبيرسون ومعامل التحديد المصحح (R^2) وفيما يلي: توجد علاقة عكسية بين تكاليف الملكية العائلية والحكومية على حدة وقيمة سوق الأسهم فيما يتعلق بنمو المبيعات وتكلفة الوكالة وحجم الشركة باستخدام التدفق النقدي الصافي وأهمية تركيز الملكية في الأسواق الناشئة ومنها مصر وذلك بسبب عدم وجود رقابة صارمة والتي تتم عادة من قبل المساهمين الرئيسيين مما يؤثر سلباً على حقوق الأقلية. ضرورة تطبيق ما توصلت إليه الدراسة من أن القيمة السوقية للسهم (على الأقل قيمة السهم) تحدد كمؤشر من خلال مؤشرين هما: تكاليف الوكالة والتي تقاس بمؤشر التدفقات النقدية الحرة الصافية وتكلفة رأس المال المتوسطة المرجحة وهذا من شأنه أن يعود بالنفع على المستثمرين الحاليين والمستقبليين.

• دراسات باللغة أجنبية

1. Israa Fahkry Ibrahim, Abu Al-Ezz, Mohamed Al-Saeed, Siddiq Al-Shahat, دراسة

Mohanna Shaimaa Fikry. (2020) بعنوان:

The Impact of Information Asymmetry and Agency Costs on Dividends Smoothing:

Empirical Evidence from Egypt

هدفت الدراسة الى اختبار تأثير عدم تماثل المعلومات وتكاليف الوكالة على تسوية التوزيعات يقيس المتغير المستقل الأول عدم تماثل المعلومات باستخدام أربعة مقاييس: عمر الشركة وحجم الشركة وتقلب الأرباح والأصول الملموسة المتغير المستقل الثاني هو تكاليف الوكالة والتي تقاس بالتدفقات النقدية الحرة وفرص الاستثمار المتاحة وتركيز الملكية والملكية المؤسسية. المتغير التابع في البحث هو تسوية الأرباح ويتم قياسه باستخدام معامل سرعة التعديل للنموذج لأن القيم القريبة من الصفر تشير إلى تسوية الأرباح والعكس صحيح. يشمل المجتمع الإحصائي جميع الشركات المساهمة المسجلة في البورصة باستثناء البنوك والمؤسسات المالية بسبب طبيعة أنشطتها والتقارير الخاصة بها. تشمل العينة المدروسة 70 شركة تمثل 490 ملاحظة في الفترة من 2012 إلى 2018. بشكل عام تُظهر نتائج الدراسة أن كل من تكاليف الوكالة وعدم تماثل المعلومات يؤثران على قرار الشركة بتسوية الأرباح.

2. دراسة M. M El Gibaly H. A. F. Abdeltawab (2021) بعنوان:

The Effect of Agency Theory Upon Cost Stickiness

أجريت هذه الدراسة بهدف معرفة تأثير نظرية الوكالة على الزوجة التكلفة لدوافع بناء الإمبراطورية حيث يميل المديرون إلى زيادة الاستحواذ على الموارد عندما يزداد الطلب والحفاظ على الموارد غير المستخدمة عندما ينخفض الطلب لتحقيق مصالحهم الخاصة مما يؤدي إلى زيادة درجة التصاق التكاليف وكذلك زيادة الأرباح. الحوافز الإدارية لأن المديرين يميلون إلى تأخير الاستحواذ على الموارد عندما يزداد الطلب والتخلص من الموارد غير المستخدمة عندما ينخفض الطلب مما يؤدي إلى انخفاض لزوجة التكلفة.

3. دراسة Akway, Isaac Deng (2019) بعنوان:

The Role of Audit Quality in Reducing Agency Costs and Cost of Equity Capital: An Empirical Study on Companies listed in the Egyptian Stock Exchange

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار دور جودة المراجعة في خفض تكاليف الوكالة وتكلفة رأس المال للشركات المقيدة في البورصة المصرية بالإضافة إلى اختبار ما إذا كان هذا الدور يختلف باختلاف حجم مكتب المراجعة بعد الشركات المدروسة وبناءً على القيمة السوقية لكل شركة تم تصنيفها إلى شركات كبيرة وصغيرة وتم قياس جودة المراجعة باستخدام مؤشرين هما: حجم مكتب المراجعة وخبرة المراجع في مجال

عمل العميل بينما تم قياس تكاليف الوكالة باستخدام معدل دوران الأصول وفي هذا البحث تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات وباستخدام عينة مكونة من 111 شركة مسجلة في البورصة المصرية من عام 2013 إلى عام 2016 أظهرت هذه الدراسة أن جودة المراجعة التي تقاس بحجم مكتب المراجعة والخبرة الصناعية لها تأثير إيجابي معنوي على معدل دوران الأصول وهو مقياس يستخدم لقياس تكاليف الوكالة فشلت هذه الدراسة في إيجاد تأثير معنوي لجودة المراجعة التي تقاس بحجم مكتب المراجعة على تكلفة رأس المال وفي حين وجدت هذه الدراسة تأثيراً سلبياً كبيراً لجودة التدقيق المعبر عنها من خلال خبرة المدقق في الصناعة على تكلفة رأس المال فإن هذا يعني أن خبرة المدقق في الصناعة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تقليل تكلفة رأس المال للشركة المدققة وأخيراً وجدت هذه الدراسة تأثيراً أقوى لجودة التدقيق على تكاليف الوكالة وتكلفة رأس المال في الشركات الصغيرة مقارنة بنظيراتها في الشركات الكبيرة.

4. دراسة Abu Eid Mahdi, Ahmed (2019) بعنوان:

**The Effect of Free Cash Flows, Agency Costs and Dividend Policy on Firm's Performance:
Evidence from Amman Stock Exchange**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التدفقات النقدية الحرة وتكاليف الوكالة وسياسة التوزيع على أداء الشركة: الأدلة من بورصة عمان في الفترة (2005-2018) أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية وسياسة توزيع الأرباح وتكلفة الوكالة على أداء الشركة باستخدام (العائد على الأصول) إلا أن هذه الدراسة لم تجد أي تأثير على أداء الشركات باستخدام (العائد على حقوق الملكية) مما يعني أن العائد على الأصول هو مقياس أفضل للأداء في حين أن النتائج لا تدعم الفرضية القائلة بوجود تأثير إحصائي للتدفقات النقدية الحرة على سياسة توزيع الأرباح عندما تستخدم الدراسة نموذجاً واحداً إلا أن الدراسة تدعم هذه الفرضية عندما تستخدم نموذجاً واحداً إلا أن النتائج لا تقدم دليلاً واضحاً على وجود تأثير تكلفة الوكالة على سياسة توزيع الأرباح لدعم الفرضية القائلة بوجود تأثير إحصائي لتكلفة الوكالة على سياسة توزيع الأرباح وأخيراً تظهر نتائج الدراسة أن العائد على الأصول هو أفضل مقياس للأداء في العينة المدروسة.

5. دراسة Boukerma, Hamid (2020) بعنوان:

The Agency Theory of Corporate Governance

تواجه الكيانات الاقتصادية تحديات مختلفة خلال حياتها قد تهدد حتى بقائها ومن بين هذه التحديات عندما يريد صاحب المنظمة تطوير أعماله فإنه يحتاج إلى رجل ثانٍ ليحل محله في غيابه ليقوم بإيصال مصالح الشركة إلى أطرافها الفاعلة من عمال وعملاء وحتى موردين حتى يتمكن من اتخاذ القرارات الاستراتيجية نيابة عنه ونظراً لأهمية هذه العلاقة كرس الباحثون دراستها ونظروا إلى مكوناتها المختلفة وآلياتها للحفاظ على صحتها وهو ما أطلقوا عليه نظرية الوكالة وفي العمل المقدم بالاعتماد على الدراسات السابقة لتوضيح بعض المفاهيم الأساسية لفهم هذه العلاقة تمكنا من تتبع بعض هذه المفاهيم في الواقع المعاش للمؤسسة استناداً إلى خبرتنا العملية.

6. دراسة Mohsen Wael (2020) بعنوان:

The Effect of Dividends Payout Policy and Financial Flexibility on Agency Cost of Free Cash Flow: Evidence from Amman Stock Exchange

تتناول هذه الدراسة دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح والمرونة المالية على تكلفة الوكالة للتدفقات النقدية الحرة لشركات الخدمات والصناعة المدرجة في بورصة عمان وقد تم جمع البيانات السنوية لـ 32 شركة من قطاع الخدمات و 17 شركة من قطاع الصناعة في الفترة (2010-2018) تم استخدام النموذج الأول للتنبؤ بالمرونة المالية من خلال هذه المتغيرات (الرافعة المالية رافعة القطاع القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية إجمالي الأصول الأصول الملموسة الربحية التدفقات النقدية) يدرس النموذج الثاني تأثير سياسة توزيع الأرباح والمرونة المالية على تكلفة الوكالة للتدفقات النقدية الحرة تم استخدام تحليل المربعات الصغرى المعممة (GLS) لتقدير نتائج الدراسة تشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين سياسة توزيع الأرباح والتدفق النقدي الحر وهناك علاقة سلبية بين المرونة المالية والتدفق النقدي الحر لشركات الخدمات والصناعة المدرجة في بورصة عمان في الفترة قيد الدراسة علاوة على ذلك هناك علاقة إيجابية بين العائد على الأصول (ROE) والتدفق النقدي الحر تقرر الشركات الصناعية والخدمية توزيع الأرباح وزيادة الاقتراض.

7. دراسة Bajaher, Mohammed Saleh (2019) بعنوان:

Corporate Governance and Financial Performance: An Empirical Study on Cement Companies Listed in Saudi Stock Market

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات الأسمنت السعودية في الفترة 2012-2016 وقد تناولت العديد من الدراسات ومعظمها من الدول المتقدمة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وهيكل الملكية وأداء الشركة وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج مختلفة تأثرت بطبيعة النظام الحكومي في كل دولة وباستخدام الانحدار الخطي المتعدد أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن الملكية الإدارية وحجم الشركة لهما تأثير ذو دلالة إحصائية على أداء شركات الأسمنت المدرجة في سوق الأسهم السعودية في حين أظهرت هذه الدراسة أنه لا توجد علاقة بين الأداء المالي و: استقلال مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة ونوع شركة التدقيق.

8. دراسة (Sahraoui, Djalila (2020 بعنوان:

Corporate Governance and Financial Performance: Board of Director Role: Case Study of Sharjah Bank 2010-2018

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الحوكمة المؤسسية من خلال خصائص مجلس الإدارة والأداء المالي على مستوى بنك الشارقة خلال الفترة 2018-2010 وقد تبين لنا أن الباحثين يعتمدون على آليات مختلفة للحوكمة المؤسسية وعلى مستوى بنك الشارقة وقد اتضح لنا مستوى الأداء المالي للبنك خاصة في عام 2018 على الرغم من التزام البنك بمبادئ وإجراءات الحوكمة المؤسسية.

9. دراسة (Elngarr Radhi Mohammed (2020 بعنوان:

The Impact of Corporate Governance on Corporate Social Responsibility

أجريت هذه الدراسة بهدف توضيح واكتشاف أثر حوكمة الشركات على المسؤولية الاجتماعية للشركات في المستشفيات الخاصة في محافظة جنوب عمان وقد شملت عينة الدراسة (135) فرداً من كافة المستويات الإدارية في المستشفيات الخاصة المدروسة في محافظة جنوب العاصمة وقد تم توزيع (109) استبانة على عينة الدراسة حيث مثلت ما نسبته 807% من العينة المدروسة واعتمدت عملية جمع البيانات على استبانة صممت لهذا الغرض وقد استخدم المنهج الكمي وذلك بالاعتماد على برنامج العلوم الاجتماعية في هذه الدراسة وقد توصل الباحث إلى وجود أثر معنوي لأبعاد حوكمة الشركات عند عرضها

كوحدة متكاملة على المسؤولية الاجتماعية للشركات في المستشفيات الخاصة في محافظة جنوب عمان عند مستوى معنوي ($\alpha \geq 005$) كما تبين أن وجود أساس متين وفعال للحوكمة ودور أصحاب المصلحة والإفصاح والشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة في المسؤولية الاجتماعية للشركات في المستشفيات الخاصة في محافظة الجنوب لها أثر إيجابي معنوي من محافظة عمان كل منها عند مستوى معنوي ($\alpha \geq 005$) وبناء على النتائج توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها: أولاً: الاهتمام بعنصر المساواة بين جميع العاملين عند وضع القواعد واللوائح الخاصة بهم وذلك من خلال تشكيل لجان مستقلة تنظم هذه العملية ثانياً: وضع القواعد واللوائح: التركيز على زيادة مهارات وتدريب العاملين وذلك من خلال تخصيص أموال منفصلة للدورات التدريبية وتنمية مهارات العاملين ثالثاً: الاهتمام بالإفصاح والشفافية في المستشفيات الخاصة من وجهة نظر الباحث وذلك من خلال صياغة قوانين ولوائح تحكم وتنظم عملية الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالتدابير البيئية والمجتمع المحلي وجميع أصحاب المصلحة رابعاً: ضرورة سن قواعد ولوائح تلزم أعضاء مجلس الإدارة بإدارة برامجهم بناءً على استراتيجية محددة وبما يتماشى مع رؤية ورسالة المستشفيات خامساً: مراعاة وضوح أسس اختيار مجلس الإدارة سادساً: التركيز على الإجراءات التي تزيد من القيمة السوقية للمستشفيات والحصة السوقية المحلية من خلال إنشاء إدارات متخصصة في عمليات التسويق لهذه المستشفيات والاهتمام بأقسام الجودة التي تراقب جودة الخدمات المقدمة للعملاء سابعاً: التدريب على طرق البحث عن وظائف بديلة بعد انتهاء العقد وذلك من خلال عقد دورات تدريبية للعاملين على مواقع وتطبيقات التوظيف وطرق إنشاء السيرة الذاتية الاحترافية ثامناً: تخصيص حصة نسبية معينة لاختيار وتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة تاسعاً: عقد دورات تدريبية للعاملين في مجال السلامة المهنية حول كيفية التعامل مع الأزمات والكوارث الطبيعية.

10. دراسة (Boualay, Amina Mohammed, Ali (2021) بعنوان:

Corporate Governance, Sharia'ah Governance and Performance: A Cross Country Comparison in the MENA Region

تركز هذه الدراسة على الفروق بين الحوكمة في البنوك التقليدية والإسلامية كما تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين الحوكمة والأداء التشغيلي والمالي والتسويقي للبنوك شملت هذه الدراسة عينة من 127 بنكاً مدرجاً في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لفترة عشر سنوات (2008-2017) تم بناء نماذج الدراسة

على عدة متغيرات المتغير المستقل هو مبادئ حوكمة الشركات والمتغيرات التابعة هي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومؤشر كيو توبين كما استخدمت هذه الدراسة متغيرات التحكم الخاصة بالبنك والدولة للمساعدة في قياس العلاقة بين الحوكمة وأداء البنك أظهرت نتائج الاختبارات التطبيقية أن الحكومة القانونية تؤثر بشكل كبير على الأداء التشغيلي (العائد على الأصول) والأداء المالي (العائد على حقوق الملكية) في حالة الحوكمة التقليدية أثرت على أداء السوق (مؤشر كيو توبين) تقدم هذه الدراسة رؤى حول الفروق في العلاقة بين الحوكمة الشرعية وحوكمة الشركات وتحسين الأداء والتي يمكن لكل من البنكين استخدامها لإعادة هيكلة ممارسات الحوكمة لتحسين الأداء التشغيلي والمالي والسوقي.

11. دراسة (Elakela, Saleh Ali Faraj (2020) بعنوان:

Corporate Governance Mechanisms and Disclosure Quality: Evidence from UK Top 100

Public Companies

الغرض من هذه المقالة هو دراسة العوامل المحددة للإفصاح عن حوكمة الشركات مع التركيز على هيكل مجلس الإدارة والتدقيق الخارجي تظهر الأدبيات النظرية والتجريبية أدلة متضاربة حول كيفية ارتباط جوانب حوكمة الشركات بالإفصاح أجرت هذه الدراسة توليفة واسعة من الأدبيات الموجودة مع مراعاة أهداف التحليل والسياقات الأساسية للدراسات السابقة من أجل الوصول إلى إجابات على أسئلة البحث قبل التحليل تبني هذه الورقة تحليلاً متوازناً حيث يُفترض أن الإفصاحات هي نتيجة لعوامل مجلس الإدارة وغير التجارية ولكنها لا تزال ضمن نطاق حوكمة الشركات من أجل تحقيق الهدف العام تم اختيار عينة الدراسة من القائمة الحالية لأفضل 100 شركة FTSE غير منظمة في إنجلترا تم إجراء مزيج من الأساليب الإحصائية وتحليل الأعمال الكمي لإجراء التحليل باستخدام مؤشر جودة الإفصاح عن حوكمة الشركات (CGDQ) كمتغير تابع وأعضاء اللجنة المختارين وغير المختارين كمتغيرات مستقلة وتم إجراء انحدار ols المجمع تم إجراء اختبارات تشخيصية لإثبات المساهمة النسبية لكل متغير مستقل في النموذج وقد تبين أن عمر أعضاء مجلس الإدارة ونسبة المديرات الإناث وتواتر اجتماعات لجنة التدقيق ورسوم التدقيق الخارجي وفرص نمو الشركة وحجم الشركة كلها عوامل حاسمة واقترحت الدراسة أن تبحث الدراسات المستقبلية ما إذا كان هيكل مجلس الإدارة يظل عاملاً حاسماً في الإفصاح المؤسسي في عصر تكنولوجيا المعلومات المتقدمة.

المنطلقات النظرية للدراسة:

1. تكاليف الشركات: هي مجموعة من القواعد والآليات التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة والمساهمين وتحدد حقوق وواجبات كل طرف وتعطي الإدارة السلطة للنهوض بالشركة وقيمتها في إطار من الحرية المسؤولة للاستغلال الأمثل لزيادة موارد الشركة وتعظيم ربحيتها وفقاً للقانون في مراقبة إدارة الشركة بشكل فعال وحماية حقوق المساهمين.
2. تكاليف الوكالة: التكاليف الكامنة في الشركات العامة وتشمل تكاليف الرقابة وتكاليف الارتباط والخسائر المتبقية.
3. مجلس الإدارة: مجموعة من الأعضاء يتولون إدارة شركة عامة ويحدد عدد الأعضاء وشروط العضوية وكيفية ملء المقاعد الشاغرة والصلاحيات والرسوم وكيفية تعيينه أو اختياره ومن أهم واجبات المجلس مراقبة أداء الإدارة التنفيذية.
4. لجنة المراجعة: لجنة مكونة من مجلس الإدارة يقتصر أعضاؤها على أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين تشرف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وتشرف على تصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية.
5. توزيع الأرباح هو قرار مالي يتخذه مجلس إدارة الشركة لتقسيم صافي ربح الشركة بين الربح الموزع على المساهمين والربح المتراكم بهدف تمويل المشاريع المستقبلية وتحديد مقدار الأرباح المدفوعة لمساهمي الشركة وتحديد الفترة الزمنية التي سيتم فيها التوزيع.
6. الرافعة المالية هي استخدام الشركة للديون لتمويل مشاريعها سواء كانت ديون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

المنهجية وطرق البحث:

يتبع البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من المبحوثين، ومراجعة البحوث والأدبيات الخاصة بالموضوع بهدف بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الأساس النظري للدراسة. لذلك اعتمد هذا البحث على مصدرين مهمين لجمع المعلومات:

مصادر جمع البيانات

- **المصادر الثانوية:** الدراسات السابقة والأدبيات النظرية، وقد تم الاستعانة بهذه المصادر لتغطية الجانب النظري للبحث والتعرف على الأساسيات والأساليب العلمية الصحيحة في كتابة الدراسات، وكذلك تقديم لمحة عامة عن أحدث المواد والتطورات في مجال الدراسة، من خلال مراجعة واستعراض العديد من النصوص العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، والمتمثلة في الكتب والمجلات والأطروحات العلمية والأبحاث المنشورة، وكذلك المصادر التي تم الحصول عليها من خلال المستودعات الرقمية.
- **المصادر الأولية:** من أجل معالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم جمع البيانات الأولية من خلال البحث الميداني للبحث من خلال أداة الدراسة وهي الاستبانة التي أعدت لأغراض هذا البحث، ومن ثم تم نسخها وتحليلها باستخدام الأداة المطلوبة وهي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

أدوات الدراسة :

- تعرف أداة البحث بأنها "الوسيلة التي تتم بواسطتها عملية جمع البيانات بهدف الإجابة عن تساؤلاته ، وسيعتمد الباحثين في جمع البيانات على الاستبانة، والتي تُعرف بأنها "صيغة محددة من الفقرات والأسئلة تهدف إلى جمع البيانات من أفراد البحث"
- حيث تكونت من قسمين رئيسيين هما:

- **القسم الأول:** وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة ، والمتمثلة ب: النوع ، والعمر، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي.
- **القسم الثاني:** اشتمل القسم الثاني على الفقرات والأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة المستقل والتابع.

حدود الدراسة :

- حدود موضوعية : التعرف على أثر الحاكمية المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية وذلك بالتطبيق على شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية
- حدود مكانية: اقتصرت الدراسة على شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية.
- حدود زمنية : تم إعداد الدراسة في عام 2024.
- حدود بشرية : اقتصرت الدراسة على شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية

المراجع:

1. د. الحسين رمضان السريتي. (2022). العوامل المؤثرة على تكلفة الوكالة في الشركات الأردنية المدرجة ببورصة عمان. مجلة الدراسات الاقتصادية
2. بن سليمان, سوراية, بوهالي, جمال. (2021). تأثير الميكانزمات الداخلية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة-دراسة قياسية لشركات مؤشر
3. احمد عبد الحافظ محمود, ع. (2023). استخدام النمذجة البنائية لدراسة أثر الدور الوسيط لقابلية التقارير المالية للقراءة في تعزيز العلاقة بين حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة دراسة تطبيقية. التجارة والتمويل
4. عبد الفتاح, سعيد توفيق أحمد. (2022). أثر جودة المراجعة الخارجية على العلاقة بين مقروئية التقارير المالية السنوية وتكاليف الوكالة دراسة إمبيريقية على بيئة الاعمال المصرية. التجارة والتمويل
5. سمور محمد علاء إبراهيم و درغام ماهر موسى حامد. (2019)، أثر هيكل الملكية على تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، الجامعة الإسلامية (غزة)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، رسالة ماجستير، ص 1 – 79.
6. عمار قصي علي ووقاف يوسف أحمد. (2023)، حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السورية، جامعة تشرين، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مج45، ع3، ص 47 – 66.
7. أبو سالم سيد سالم محمد. (2019)، تأثير قوة المدير التنفيذي الأول على تكاليف الوكالة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج23، ع4، ص 1 – 65.
8. المصري إيناس الرضا عقبة كامل. (2020)، أثر خبرة أعضاء مجلس الإدارة على تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية، جامعة البعث، مجلة جامعة البعث سلسلة العلوم الاقتصادية، مج42، ع30، ص 53 – 100.

9. السريقي الحسين رمضان. (2022)، العوامل المؤثرة على تكلفة الوكالة في الشركات الأردنية المدرجة ببورصة عمان، جامعة سرت - كلية الاقتصاد، مجلة الدراسات الاقتصادية، ليبيا، مج5، ع4، ص 144 – 172.
10. إبراهيم نهلة محمد السيد عبده أحمد عبد الله خليل وإبراهيم محمود محمد السيد. (2020)، دور آليات الحكومة في تخفيض تكاليف الوكالة وانعكاسها على مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية، جامعة البصرة ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، المجلة الدولية لأبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، الأردن، مج1، ع5، ص 181 – 213.
11. عبد العزيز ريماء إبراهيم والربيع حسين محمد. (2020)، أثر الحاكمية المؤسسية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية الأردنية المساهمة العامة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، ص 1 – 140.
12. سمور محمد علاء إبراهيم ودرغام ماهر موسى حامد. (2020)، أثر مكونات هيكل الملكية على تكاليف الوكالة للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية بغزة - شئون البحث العلمي والدراسات العليا، فلسطين، مج28، ع3، ص 1 – 20.
13. عبد الجواد ريهام سعيد مكايي نادية أبو فخرة و وهدان (2022)، أثر تكاليف الوكالة على هيكل التمويل بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس - كلية التجارة، مصر، ع4، ص 1219 – 1255.
14. بوكرومة كريمة وعبيدات عبادة. (2019)، أثر هيكل رأس المال على تكاليف الوكالة للتدفقات النقدية الحرة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، مج13، ع2، ص 129 – 148.
15. العادلي مرفت علي محمود. (2021)، تكاليف الوكالة للتدفقات النقدية الحرة وعلاقتها بأنماط هيكل الملكية والتكلفة المرجحة لهيكل رأس المال لتعزيز ثروة المساهمين، جامعة بني سويف - كلية التجارة، مجلة المحاسبة والمراجعة، مصر، ع3، ص 59 – 133.

ثانياً: المراجع الانجليزية

1. Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (2019). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. In Corporate governance.
2. Alnofli, A. (2021). Corporate Governance In Islamic Financial Institutions :International Journal of Fiqh and Usul al-Fiqh Studies, 5(1).
3. Kalash, İ. (2019). Firm leverage, agency costs and firm performance: An empirical research on service firms in Turkey. İnsan ve Toplum Bilimleri Araştırmaları Dergisi.
4. Nuhu, B. A., Dandago, K. I., Mohammad, L., Ado, A. B., & Abdulkarim, U. F. (2020). Impact of agency costs on financial performance of listed consumer goods companies in Nigeria. The Journal of Management Theory and Practice (JMTP)
5. Kontuš, E. (2021). Agency costs, capital structure and corporate performance: A survey of Croatian, Slovenian and Czech listed companies. EKONOMSKI VJESNIK/ECONVIEWS: REVIEW OF CONTEMPORARY BUSINESS, ENTREPRENEURSHIP AND ECONOMIC ISSUES.
6. Ali Israa Fakhry Ibrahim Abu Al-Ezz Muhammad Al-Saeed Siddiq Al-Shahat and Mahna Shaimaa Fikry. (2020), The Impact of Information Asymmetry and Agency Costs on Dividends Smoothing: Empirical Evidence from Egypt, Benha University - Faculty of Commerce, Journal of Commercial Studies and Research, Egypt, Vol. 40, No. 3, pp. 1297-1323
7. Abdeltawab H. A. F. El Gibaly M. M ((2021, The Effect of Agency Theory Upon Cost Stickiness, Beni Suef University - Faculty of Commerce, Journal of Financial and Commercial Studies, Egypt, Issue 2, pp. 1-23
8. Akway, Isaac Deng (2019), The Role of Audit Quality in Reducing Agency Costs and Cost of Equity Capital: An Empirical Study on Companies listed in the Egyptian Stock Exchange, Alexandria University - Faculty of Commerce - Department of Accounting and Auditing, Alexandria Journal of Accounting Research, Egypt, Vol. 3, No. 2, 1-45.

9. Abu Eid Mahdi Ahmed (2019), The Effect of Free Cash Flows, Agency Costs and Dividend Policy on Firm's Performance: Evidence from Amman Stock Exchange, Master's Thesis, Yarmouk University, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Jordan, pp. 1-97
10. Boukerma, Hamid (2022), The Agency Theory of Corporate Governance, Ahmed Zabana University Center, Glizan - Institute of Economics, Business and Management Sciences, MENA Journal of Economic Studies, Algeria, Vol. 4, No. 1, pp. 101-112
11. Mohsen Wael (2020), The Effect of Dividends Payout Policy and Financial Flexibility on Agency Cost of Free Cash Flow: Evidence from Amman Stock Exchange, Master Thesis, Yarmouk University, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Jordan, pp. 1-73
12. Bajaher, Mohammed Saleh (2019), Corporate Governance and Financial Performance: An Empirical Study on Cement Companies Listed in Saudi Stock Market, Jerash University, Jordan, Vol. 20, No. 2, pp. 697-711
13. Sahraoui, Djalila (2020), Corporate Governance and Financial Performance: Board of Directors Role: Case Study of Sharjah Bank 2010-2018, University of Mohamed Khider Biskra - Faculty of Economics, Business and Management Sciences, Economic and Administrative Research, Algeria, Vol. 14, No. 5, 79 – 98
14. Al-Najjar, Radi Muhammad (2020), The Impact of Corporate Governance on Corporate Social Responsibility, Master's Thesis, Al-Isra Private University, College of Business, Jordan, pp. 1-101.

Mid-Ocean University

College of Management

Department of business Administration



**The impact of corporate governance on agency costs in service
companies: an applied study on advertising and publicity
companies**

Preparation:

Ahmad ziyad ALSHEBLY

233001883

Supervision:

Dr. Al-Faisal Abdul Hamid Mohammed Hassan

1445-2024